يغسل ولا يكفي فيهما اليبس وذهاب الاثر ثم لما فرغ من تطهير
النجاسات شرع في تقسيمها اي الغليظة والخفيفة وبيانها هو
عفوه منها فقال وعفي قدر الدرهم وهو مثقال في المحيط الكثيف
يعني ان المراد بالدرهم الدرهم الكبير وهو مثقال كما ذكر في الهداية
الا ما يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كما هو اشهر وعرض مقعر
الكف وهو داخل المفاصل الكف صابع في المخفف الرقيق رووي عن محمد
انه تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وتارة
اعتبره من حيث المساحة وهو عرض مقعر الكف فوفق ابو جعفر
بينهما بما ذكر مما غليظا متعلق بقدر الدرهم كبول ما لا يؤكل ولحم من
صغير دفع لقولهم ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا وغائطه ودم
ولحم وخرء دجاج ومروث وخثي وعفي ما دون ربع ثوب قيل المراد
بالربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع موضع اصابه
النجس كالذيل والدخريص وقدره ابو يوسف برشبر في شبر هما
خفف كبول فرس وبول ما يؤكل وخرء طير لا يؤكل لحمه اي عفي ايضا
بول اي بول ما لا يؤكل فان بول ما يؤكل مختلف فيه التنجس كروث
الماء وما زاد عليهما اي على قدر الدرهم من الغليظ وما دون
الربع من الخفيف لا يعفى الا ان الماء الذي يرد على النجس هو
اي كالماء الذي يرد عليه النجس لاشتراكهما في علة النجاسة وهي
اختلاط النجس بالماء لا رجاء قذر وهو ضد النظافة والاصح كان
حمارا فاظهم ليسا بنجس لتبدل الحقيقة فيهما فان الاعيان تظهر بما
الاستحالة كما مثلنا اذا صارت ملحا والمذرة اذا صارت ترابا وخمر
خلا وخوف ذلك يصلي على ثوب غير مطهر بها انتهى بخسة حتى
لو كان مقدر بالم يجز وعند ابي يوسف رح لم يجز مطلقا كما يعلم في

ثوب اي كما جاز انه يصلي من لبس ثوبا ظهر فيه بلة ثوب نجس
الف هذا الثوب النجس فيه اي في الثوب الاول لكن لا يكون ظاهرا
البلة فيه كما لو عصر الثوب فطرت تلك البلة عنه فانه اذا كان
كذلك لم يجز الصلوة فيه كذا اي كالثوب الملفوف فيه في جواز
جواز الصلوة فيه او وضع الثوب حال كونه رطبا على جلد يابس
طين بما فيه سرقين او تنجس عطف على وضع طرفي منه اي عند ذلك
الثوب فنسي اي وقع النسيان وغسل طرف اصر منه بلا نجح كما
لو بال حمر على ما تلوثه من الحنطة ونحوها فقسم او غسل
بعضه حيث يطهر الباقي وان لم يوجد التحري في نجاسة الرقيقة
عن الثوب في اجانة حتى زالت النجاسة وعبر هنا بثلاثا اي غسل
غير المرئية من النجاسة ثلث مرات في ثلث اجانات او واحدة
بعد غسلها مرتين وعصر كما مر اي ثلثا مبالغا في الثالثة طهر
الثوب استحسانا وان كان القياس ان لا يطهر الا بصب الماء عليه
او الغسل في الماء الجاري لتنجس الماء بأول الملاقات ثم الاجانة
والمياه التي يغسل بها الثوب نجس لانتقال النجاسة من الثوب
الى الماء لكن تلك المياه في النجاسة كالمحل حال الالقاء اي عند
ملاقات الماء اياه وانفصاله عنه لاحالة الانفصال عنه في الاظهر
احترازا عما ذهب اليه البعض وهو رواية عن الطحاوي ان
تنجس لما كتنجس المحل عند الانفصال الماء عنه فيطهر بناء على
الاظهر النجاسة الاولى اي المتنجس بالنجاسة الاولى التي انتقلت
الى الماء بأول الغسلات فيما اذا صار ذلك الماء ثوبا اي عضوا
بالثلاث اي بالغسل ثلث مرات والوسطى بثنتين اي المتنجس
بالنجاسة التي انتقلت الى الماء بالغسلة الثانية يطهر بالغسل